# مدى فاعلية منهج الاستيعاب في معالجة الخلل في ميزان المدفوعات العراقي للمدة (١٩٩٠-٢٠١٧)

# *The possibility of using the absorption approach to address the imbalance in the Iraqi balance of payments*


أ.د رحيم كاظم [١] Prof. Raheem Kadhum

أ.م.د فاضل موسى[٢] Assist. Prof. Fadhil Musa

سوزان علي مرزة[٣] Susan Ali Mirza



## المستخلص

إنَّ دراسة وتحليل ميزان المدفوعات العراقي تعد ضرورة أساسية لغرض الوقوف على الاختلالات التي أصابت الاقتصاد العراقي والتي أدت الى العجز والاختلال في هذا الميزان لكونه يعكس هيكل وتركيبة الاقتصاد القومي من حيث القوة والضعف، إذ ان الاختلال في ميزان المدفوعات العراقي كان نتيجة للظروف التي مر بها البلد في عقد التسعينيات وما تلاها والمتمثلة بحرب الخليج الثانية وفرض الحصار الاقتصادي وبعد ذلك احتلال العراق عام ٢٠٠٣، مما أدى إلى تدهور كبير في جميع القطاعات الاقتصادية بصورة عامة.



الكلمات المفتاحية: ميزان المدفوعات، منهج الاستيعاب، الاقتصاد العراقي.



## Abstract

The study and analysis of the Iraqi balance of payments is an essential necessity for the purpose of identifying the imbalances that afflicted the Iraqi economy and that led to the deficit and the imbalance in this balance, as it reflects the structure and composition of the national economy in terms of



١- جامعة النهرين.

٢- جامعة كربلاء/ كلية الإدارة والاقتصاد.

٣- كلية الحلة الجامعة.

strength and weakness, as the imbalance in the Iraqi balance of payments was a result of the conditions experienced by the country In the nineties and the following decade, represented by the second Gulf War and the imposition of an economic blockade, and after that the occupation of Iraq in 2003, which led to a significant deterioration in all economic systems in general.

## مشكلة الدراسة:

يعاني ميزان المدفوعات من اختلالات كبيرة اهمها هو سيطرة القطاع النفطي دون القطاعات الاخرى بالمقابل زيادة جانب الاستيرادات السلعية بشكل كبير وعدم قدرة الانتاج المحلي من تلبية الطلب المحلي.

## أهمية الدراسة:

تتمثل اهمية الدراسة من خلال تسليط الضوء على واقع ميزان المدفوعات العراقي وإمكانية معالجة الخلل الحاصل في الميزان من خلال استخدام منهج الاستيعاب والذي يعاني هو الآخر من صعوبات أدت إلى صعوبة استخدامه في معالجة الخلل الذي يحصل في ميزان المدفوعات.

## هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعريف بطبيعة ميزان المدفوعات بشكل عام، وتحديد أهم الأسباب التي ساهمت في اختلاله، ومحاولة الوقوف على المعالجات التي يمكن أن تحد من هذا الاختلال.

## فرضية الدراسة:

مفادها ان هناك اختلالاً في ميزان المدفوعات العراقي ناتج عن السياسات التكييفية المتبعة في تلك المدة، وان هذا الاختلال يمكن تصحيحه في ظل الإمكانيات المتوفرة في هذا الاقتصاد.

## الحدود الزمانية والمكانية:

شملت الحدود الزمانية لهذه الدراسة المدة ١٩٩٠-٢٠١٧، أما الحدود المكانية فقد اختصت بالاقتصاد العراقي كحالة دراسية.

## هيكلية الدراسة:

قسمت الدراسة على ثلاثة مباحث، اذ تناول المبحث الاول الاطار المفاهيمي والنظري لميزان المدفوعات،وتناول المبحث الثاني واقع ميزان المدفوعات العراقي، بينما تناول المبحث الثالث إمكانية استخدام منهج الاستيعاب لمعالجة خلل ميزان المدفوعات العراقي.

## المبحث الاول: الاطار النظري لمنهج الاستيعاب ومدى فاعليته في تصحيح اختلال ميزان المدفوعات

### اولا: ماهية مدخل الاستيعاب -الامتصاص (The Absorption Approach)

يرجع الفضل في إرساء الدعائم الأولى لمنهج الاستيعاب لكتابات الاقتصادي ميد (Mead) عن ميزان المدفوعات في عام ١٩٥١، بينما ينسب فضل استخدام مصطلح «الاستيعاب» لأول مرة إلى ألكسندر سيدني(Alexander Sidney) الذي اعتمد في إعداده على قواعد التحليل الكينري.

فوفقاً لمنهج المرونات، تخفيض قيمة العملة يوفر حافزاً لخفض أسعار الواردات وزيادة الصادرات ولكن حتى لو الظروف مواتية للمرونات، فإن الميزان التجاري في الواقع يعتمد على الكيفية التي يتفاعل بها الاقتصاد مع هذا التخفيض. ومنهج الاستيعاب يوفر نظرة ثاقبة على هذا السؤال، من خلال النظر في أثر التخفيض على سلوك الإنفاق في الاقتصاد المحلي، وتأثير الإنفاق المحلي على الميزان التجاري.

ويستند هذا المنهج على عدة افتراضات اهمها [٤]:

١. افتراض سيادة حالة التوظف غير الكاملة (البطالة) على نطاق واسع، لتشمل جميع الدول تقريباً.
٢. خضـــوع الإنتاج في دولتي العجز والفائض لظروف النفقة الإنتاجية بمعدلات واحدة نتيجة لزيادة الإنتاج الكلي.
٣. ثبات عدد كبير من المتغيرات النقدية وفي مقدمتها أسعار السلع والأجور النقدية وأسعار الفائدة .
٤. تعتمد الصادرات على الإنتاج الجاري، وليس على المخزون.
٥. وجود كميات مناسبة من الاحتياطيات النقدية الدولية المكونة من الذهب والصرف الأجنبي وحقوق السحب الخاصة.
٦. الاكتفاء بالميزان التجاري كأحد مكونات ميزان المدفوعات، وهو ما يعني اســـتبعاد جميع بنود ميزان رأس المال بمعناه الواسع.

وفي إطار هذه الفروض بدأ ألكسندر تحليله لمنهج الاستيعاب باستخدام مبادئ التحليل الكيتري.

### ثانيا: الصياغة الرياضية لمنهج الاستيعاب:

يعد منهج الاستيعاب تطوراً حديثاً مقارنة بمنهج المرونات، فهو يحول التحليل من الميزان التجاري كفرق بين قيم الصادرات والواردات، إلى الميزان التجاري كفرق بين الدخل المحلي والإنفاق المحلي الكلي. وفي هذا الصدد يبدأ منهج الاستيعاب من قواعد كينرية تتمثل في معادلة الدخل المحلي التالية: [٥].

$$Y = C + I + G + (X-M) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

هذه المعادلة تدل على الدخل القومي معبرا عنه بمجموع الإنفاق الخاص الاستهلاكي (C) ( والاستثماري I) (والإنفاق الحكوميG)، وهو يمثل الطلب الكلي بالإضافة إلى الفارق الناتج عن المبادلات

٤- خليفة عزي، سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت ونظام التعويم وتأثيره على ميزان المدفوعات، مذكرة لنيل رسالة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة المسيلة، ٢٠١١ -٢٠١٢، ص٢٧.

٥- جون هدسون و مارك هرندر، العلاقات الاقتصادية الدولية، مصدر سابق. ص٢٤٧-٢٤٨.

الخارجية(X-M). وبوضع عناصر استيعاب الدخل (A) ورصيد المبادلات التجارية الخارجية (B) تصبح المعادلة(١).

$$A=C+I+G$$

$$B=A+B$$

$$B=Y-A.....(2)$$

أي أن الميزان التجاري هو الفارق بين الناتج الوطني وكل ما امتصه الاقتصاد الوطني، ويكون(B)في حالة توازن إذا تساوى الاستيعاب مع الدخل الوطني، وفي حالة عجز إذا كان.(B<0)

وبالنسبة لAlexandre، فإن التخفيض يعمل على تحسين الميزان التجاري من خلال التأثير على الدخل الوطني (Y) وبالتالي تأثير تغير هذا الدخل ΔY على الاستيعاب(A)

التأثير المباشر أو التلقائي على الاستيعاب(A)

$$\Delta B=\Delta Y-\Delta A.....(3)$$

هذا يعني ان لعملية التخفيض تأثيرين احدهما غير مباشر على الدخل Yوالاخر مباشر على الاستيعاب A ولتوضيح التاثير الكلي لعملية التخفيض نضع الشرط التالي [٦]:

$$\Delta Y>\Delta A\rightarrow\Delta B>0$$

ولاحترام هذا الشرط تقوم الدولة التي تتبع سياسة التخفيض بوضع سياسات واضحة للحد من ظاهرة التضخم نتيجة ارتفاع اسعار السلع المستوردة.

نقوم بتطوير المعادلة رقم (3) بأدخال الميل الحدي للاستيعاب.

$$\Delta Y=\alpha\Delta Y+BA.....(4)$$

ΔY:التغير في الاستيعاب

ΔA:التغير في الدخل

∝: الميل الحدي للاستيعاب والذي يمثل مجموع الميول الحدية (الاستهلاك، الاستثمار،الانفاق)

BA: تغير الاستيعاب غير المحفز بالدخل.

وبالتعويض في المعادلة رقم (3) نحصل على:

$$\Delta B=\Delta Y-(\alpha\Delta Y_{+BA}).....(5)$$

المعادلة (5) تعني أن التخفيض يؤدي إلى تغير في الدخل، يقدر Δ Y وكذلك تغير في الاستيعاب ΔA وهو مساو للتغير في الاستيعاب نتيجة تغير الدخل بمقدار $\alpha^*$ وهي الميل الحدي للاستيعاب، بالإضافة إلى تغير الاستيعاب مباشرة وبشكل مستقل عن تغيرات الدخل (BA)

$$\Delta B=\Delta Y-\alpha\Delta Y-\Delta BA.$$

$$\Delta B=(1-\alpha)\Delta Y-\Delta BA.....(6)$$

6- Ellipses paris,2006,p40. ,Economic international, A.Figliuzz.

[٧] من المعادلة (6) يظهر الاثران الاساسيان للتخفيض على الميزان التجاري.

### ١. من خلال الجزء $\Delta Y(1-\alpha)$ أثر التخفيض على الدخل [*]:

إن أي زيادة في الإنتاج وبالتالي الدخل، تؤدي إلى نقص في عجز الميزان التجاري بمقدار $\Delta Y(1-\alpha)$ بعد امتصاص $\alpha\Delta Y$ من الدخل، ومنه كلما كان الميل الحدي للاستيعاب ضعيفاً كلما كانت الآثار الإيجابية أكثر. كما أن التغير في الدخل يتأثر بعناصر أخرى قد تصعب من تقديره، أو تدعم فعاليته، وهي:

أ. أثر الموارد العاطلة على الدخل: يفترض النموذج أن الأسعار المحلية الثابتة، وأن الزيادة فيها تكون معتدلة ولا يتحقق ذلك إلا إذا تمتع الاقتصاد بموارد عاطلة خاصة في القطاع التصديري وقت التخفيض، بحيث تكون استجابة مباشرة نتيجة زيادة الطلب على الصادرات مع افتراض ضمني لتحقق شرط مارشال-ليرنر، وبالتالي زيادة الدخل عن طريق آلية مضاعف التجارة الخارجية. لكن هذه الزيادة لا تؤثر كلها على الميزان التجاري لوجود قيمة $a\Delta Y$ مقدار الاستيعاب من الدخل. ولتحسن الميزان التجاري يجب أن تكون a أقل من الواحد، فكل زيادة في الدخل تؤدي إلى زيادة أقل في الاستيعاب.

أما إذا تميز الاقتصاد بالتشغيل الكامل، فإن هذا الأثر يصبح منعدماً لعدم وجود نمو للإنتاج وبالتالي الدخل.

ب. أثر شروط التبادل الدولي على الدخل: يؤدي التخفيض إلى تدهور معدل التبادل الدولي، لارتفاع أسعار الواردات وانخفاض أسعار الصادرات، فيصبح الحصول على وحدة واحدة من الواردات يتطلب عدداً أكبر من الوحدات من الصادرات، على أساس أن:

معدل التبادل الدولي = $\frac{\text{اسعارالصادرات}}{\text{اسعارالواردات}}$ أو $N=\frac{PX}{PM}$

N: معدل التبادل القيمي أو الصافي

هذا التدهور ينعكس بانخفاض في الدخل يؤدي إلى تغير الاستيعاب المتعلق به حسب ميله الحدي: فإذا كان a يفوق الواحد ($\alpha>1$) أي أن انخفاض الدخل يليه انخفاض أكبر في الاستيعاب، وسيتحقق تحسن في الميزان التجاري. على العكس في حالة كون a أقل من الواحد($\alpha<1$) فان الاستيعاب ينخفض بنسبة اقل من الدخل وهذا يؤدي الى تدهور الميزان التجاري.

وإذا أخذنا في الاعتبار الأثر المشترك للموارد العاطلة ومعدل التبادل الدولي معا، يكون الأثر النهائي لتغير الدخل $\Delta y(1-\alpha)$ مرتبط بa، فإذا كان[٨]:

$\alpha>1$: وكان أثر الموارد العاطلة أقل من أثر شروط التبادل الدولي، فإن التخفيض يؤدي إلى تحسن أو تقليص العجز في الميزان التجاري.

---

٧- صفوت عبد السلام، مصدر سبق ذكره، ص ٧٣.

*- بافتراض عدم وجود الجزء الثاني (BA).

٨- صفوت عبد السلام، مصدر سبق ذكره، ص٧٥.

$\alpha$>1: لابد أن يكون أثر الموارد العاطلة أكثر من أثر شروط التبادل الدولي لتحقق تحسن في الميزان التجاري.

**٢. من خلال الجزء الثاني BA الأثر المباشر للتخفيض على الاستيعاب** (*)(٩)

يظهر أثر الاستيعاب على الميزان التجاري من خلال قرار المتعاملين الاقتصاديين لتقليل أو زيادة إنفاقهم نتيجة متغيرات أخرى غير الدخل.فعند قيام السلطات النقدية بتخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية، سيؤدي هذا إلى تآكل القيمة الحقيقية للأرصدة النقدية في حوزة المتعاملين الاقتصاديين، ومحاولة منهم لإبقائها عند المستوى نفسه المعتاد يقللون من إنفاقهم، أو حتى يقوموا ببيع بعض الأصول، مما يؤدي إلى انخفاض أسعارها وارتفاع أسعار الفائدة التي تكبح الاستثمار ولو لفترة قصيرة. وبالمجموع، يكون انخفاض كبير في الاستيعاب، وتحسن في الميزان التجاري طالما بقي الائتمان المحلي على حاله دون تغير بعد التخفيض.

كما قد يقرر الأفراد تخفيض إنفاقهم نتيجة ارتفاع الأسعار حتى وإن زادت دخولهم الحقيقية لعدم تفطنهم أنهم ظلوا عند المستوى نفسه، وهو ما يطلق عليه بالخداع النقدي. بالإضافة إلى ضغط الاستيعاب نتيجة التخفيض، من خلال الاستثمار الذي يصبح أكثر تكلفة نتيجة ارتفاع أسعار الواردات، أو قيام المنتجين بتحويل أكبر قدر ممكن من المواد الإنتاجية نحو قطاع التصدير نتيجة زيادة الصادرات، مما يضعف الإنتاج الموجه للاستهلاك المحلي، فترتفع أسعاره، وبالنهاية انخفاض الاستيعاب.

لكن ألكسندر في تحليله، أكد أن هذه الآثار المباشرة هي مؤقتة، وقد تلغى بأي إجراء، مثلا قد يؤدي ارتفاع الأسعار إلى دفع المتعاملين الاقتصاديين إلى زيادة إنفاقهم بغرض التخزين .وبجمع الأثرين المباشر وغير المباشر للتخفيض على الاستيعاب (معادلة 6) يكون الأثر النهائي للتخفيض في تحسين أو تقليص عجز الميزان التجاري باندماجهما، وحسب وضعيتهما:

فإذا أدى التخفيض إلى زيادة الدخل، وكان الميل الحدي للاستيعاب أكبر من الواحد سيؤدي إلى تدهور الميزان التجاري، خاصة إذا كان الأثر المباشر للاستيعاب موجباً. أما إذا كان هذا الأثر سالبا بانخفاض الاستيعاب المباشر، فإن احتمال تحسن الميزان التجاري يكون كبيراً إذا كانت قيمة التغير في الاستيعاب مباشرة يفوق قيمة التغير في الاستيعاب نتيجة زيادة الدخل. أما إذا أدى التخفيض إلى انخفاض الدخل، وكان الميل الحدي للاستيعاب أكبر من الواحد، وزيادة مباشرة للاستيعاب، كل هذا يؤدي إلى تحسن الميزان التجاري بشرط أن يفوق أثر التخفيض على الدخل أثره المباشر على الاستيعاب من حيث القيمة المطلقة.

## ثالثا: امكانية استخدام منهج الاستيعاب في تصحيح خلل ميزان المدفوعات العراقي

يركز هذا المدخل على الحقيقة القائلة بان اختلالات الحساب الجاري يمكن ان تعد فرقا بين الناتج المحلي والانفاق المحلي وان الميل الحدي للاستيعاب عندما يكون أكبر من الصفر فان ذلك يعني ان الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي تؤدي الى تحسين الحساب الجاري، اما إذا كان اقل من الصفر فهذا يعني ان الزيادة

٩- سيد عابد، مصدر سبق ذكره، ص ص٣٤٤.

*- بافتراض انعدام اثر الدخل (الغاء اثر شرط التبادل).

في الناتج المحلي الإجمالي لا تؤدي الى تحسين الحساب الجاري. وإذا تتبعنا الجدول (٢) نلاحظ انه خلال الأعوام ١٩٩٠-١٩٩٥ سجل الميل الحدي للاستيعاب قيماً موجبة تراوحت بين (١,٥) ١٩٩٠ واقل قيمة (٠,٥) في عام ١٩٩١ الا ان هذه المدة شهدت عجزاً في كل من الحساب الجاري وميزان المدفوعات نتيجة للظروف التي مر بها العراق. فيما يخص الميل الحدي للاستهلاك فقد سجل قيما موجبة خلال عقد التسعينات باستثناء عام ١٩٩١، إذ بلغ الانفاق الاستهلاكي الخاص معدلات نمو غير مسبوقة يعزى سبب ذلك الى ارتفاع أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية الأساسية فضلا عن ظاهرة التضخم التي تولدت كرد فعل طبيعي لارتفاع المستوى العام للأسعار وانخفاض القوة الشرائية للنقود في ظل كتلة هائلة من النقود في التداول تكونت نتيجة الإصدار النقدي الجديد الذي حل محل الإيرادات النفطية المتوقفة في توفير إيرادات للدولة إذ بلغ معدل النمو السنوي المركب خلال المدة ١٩٩١-١٩٩٥ (٩٤,٠٢%)، الا انه انخفض في المدة (١٩٩٦-٢٠٠٢) ليبلغ (١٩,٥%) نتيجة الانفراج النسبي في الحصار من خلال مذكرة التفاهم عام ١٩٩٦ (النفط مقابل الغذاء) الذي أدى الى انخفاض حجم الانفاق عموما فضلا عن استقرار المستوى العام للأسعار واتجاه التفاؤل الذي ساد النشاط الاقتصادي الذي دفع باتجاه تقليص الميل للاستهلاك ليبلغ سنة ٢٠٠٢ (٠,٩٢٩-) بعد ان سجل اعلى قيمه له في عام ١٩٩٦ بلغت (٠,٥١). اما حركة الاستثمارات الوطنية فقد واجهت في عقد التسعينات مشكلة التمويل رغم قيام الدولة بإجراءات لتشجيع الاستثمار الا ان النشاط الاستثماري ظل محدودا ضمن الموازنات السنوية المتواضعة التي تم تخصيصها للقيام ببعض المشاريع التابعة للقطاع العام وبذلك ظل النشاط العام هو النشاط المهيمن على جميع الفعاليات الاقتصادية مما حرم الاقتصاد العراقي فرصة الاستفادة من دور القطاع الخاص. وعلى الرغم من ذلك حاولت الدولة تشجيع حركة الاستثمار في العراق من خلال انشاء سوق العراق للأوراق المالية عام ١٩٩١ لتنظيم القطاع المالي غير المصرفي لتشجيع حركة الادخار الخاص وتحويله الى استثمارات مجدية، وقد بلغت عدد الشركات المدرجة في السوق حتى العام ٢٠٠٣ نحو (١٢٠) شركة واستطاع السوق من ان يساهم في خلق مناخ استثماري جيد لتشجيع الادخارات الخاصة واستثماراتها في الشركات المسجلة بالسوق. كما قامت بإصدار قانون الاستثمار عام ١٩٩٨ إضافة الى تأسيس صندوق التنمية لتمويل النشاط الاستثماري الخاص عام ٢٠٠١ بعد تراجع معدلات النمو في القطاعات الاقتصادية نهاية عقد التسعينات، الا ان الصندوق لم تتاح له الفرصة لدعم حركة الاستثمار في العراق إذ تمكن الصندوق من تمويل نحو (١٩) مشروعا صناعيا في عموم العراق عام ٢٠٠٢ وبكلفة بلغت (١٠) مليار دينار عراقي [١٠] ونحظ ان الميل الحدي للاستثمار سجل اعلى قيمة له عام ١٩٩٦ إذ بلغت (٠,٢٥) واقل قيمة له عام ٢٠٠٢ ليبلغ (٣,٠٣-). اما من جانب الانفاق الحكومي فقد عانت الموازنة من عجز مستمر خلال المدة الأولى من عقد التسعينات ويعود هذا العجز الى انخفاض العوائد النفطية المتأتية من توقف تصدير النفط فضلا عن ارتفاع النفقات العامة وبشكل كبير لسد احتياجات الدولة بعد حرب الخليج وما تركته من دمار لإعادة واستمرارية عمل القطاعات الحكومية ولاسيما في عامي ١٩٩٢، ١٩٩٣ التي شهدت مرحلة إعادة بناء البنى التحتية حيث سجل

١٠- حنان عبد الخضر، دراسة تحليلية حول اثر السياسة الضريبية في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، العدد الثاني والعشرون، ٢٠١١، ص ٢٧٩.

الميل الحدي للأنفاق الحكومي في تلك المدة اعلى قيمة له عام ١٩٩١ ليبلغ (٠,٢)، اما المدة الثانية ١٩٩٦- ٢٠٠٢ أي مدة تطبيق مذكرة التفاهم (برنامج النفط مقابل الغذاء والدواء) فقد تدفق النفط العراقي الى السوق الدولية في نهاية عام ١٩٩٦ إذ كان له تأثير إيجابي على المؤشرات الاقتصادية نتج عنه زيادة في الإيرادات العامة الذي ساعد على زيادة الانفاق العام وعليه فقد سجل الميل الحدي الانفاق الحكومي اعلى قيمة له خلال هذه المدة عام ١٩٩٦ ليبلغ (٠,٨) الا انه تراجع الى ان سجل اقل قيمة له عام ٢٠٠٢ ليبلغ (٣,٩٦-).

الا انه بعد عام ٢٠٠٣ نلاحظ ان الميل الحدي للاستيعاب سجل قيم سالبة الا في بعض السنوات، حيث سجل عام ٢٠٠٥ اعلى ميل حدي للاستيعاب بلغ (١,٧) ثم تراجع في عام ٢٠٠٦ ليسجل (٠,١٣-) وبعدها عاود للارتفاع خلال الأعوام ٢٠٠٧- ٢٠٠٩ ويعزى ذلك الى انتعاش الوضع الاقتصادي وحركة استثمارات سادت تلك المدة حيث نشط القطاع الخاص المحلي في العراق بشكل ملحوظ في قطاع التجارة حيث سجل اعلى ميل حدي للاستثمار عام ٢٠٠٤ ليبلغ (٠,١٢) الا انه سجل اقل قيمة له عام ٢٠١١ ليبلغ (٠,٠٢-) ثم عاود للارتفاع ليسجل اعلى قيمه له عام ٢٠١٤ ليبلغ (٢,٢) ثم تراجع نتيجة تدهور الأوضاع الأمنية ليسجل اقل قيمة له عام ٢٠١٧ بلغت (٠,٠٢) وتزامن مع ذلك فائض في الحساب الجاري خلال عامي (٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩) وفائض في ميزان المدفوعات خلال الأعوام (٢٠٠٤- ٢٠٠٨)، وفي عام ٢٠١٠ انخفض الميل الحدي للاستيعاب ليسجل قيمة سالبة بلغت (٠,١٢-) وهذا يدل على عدم استجابة الناتج لتصحيح الميزان المدفوعات. وفيما يخص الانفاق العام فقد ارتفع الانفاق العام خلال المدة ٢٠٠٣ وبمعدل نمو سنوي مركب للمدة ٢٠٠٣- ٢٠١٠ بلغ (٥٦,٢%) نتيجة زيادة عائدات النفط بشكل ملحوظ نتيجة زيادة كميات الإنتاج وارتفاع أسعار النفط الانه تراجع خلال المدة ٢٠١٢- ٢٠١٧ إذ سجل معدل نمو سنوي مركب سالب بلغ (٠,٦-%) نتيجة انخفاض أسعار النفط. فيما سجل اعلى ميل حدي للإنفاق الحكومي في عام ٢٠١٤ ليبلغ (٠,٧٩) بعد الانخفاض الذي سجله عام ٢٠٠٥ حيث بلغ (٠,٣-). وبخصوص الاستهلاك الخاص بعد عام ٢٠٠٣ نلاحظ ان الميل الحدي للاستهلاك سجل قيم موجبة في اغلب السنوات وهذا ناجم عن الزيادات الاسمية التي حدثت في الدخول نتيجة زيادة الانفاق الحكومي من جهة والاثار التضخمية من جهة أخرى، إذ سجل اعلى قيمة له في عام ٢٠٠٤ ليبلغ (١,٢) فيما سجل اقل قيمه له عام ٢٠١٤ ليبلغ (١,٤-)، اما معدل النمو السنوي المركب للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٠ بلغ (٥١,٩%) وهو نسبة مرتفعة نتيجة زيادة الدخول بسبب تحسن النشاط الاقتصادي الا انه تراجع ليسجل معدل نمو سنوي مركب سالب خلال المدة ٢٠١١- ٢٠١٧ إذ بلغ (٠,٤%) نتيجة انخفاض الانفاق العام بسبب ازمة أسعار النفط من جانب وتدهور الأوضاع الأمنية بسبب احتلال داعش الذي أدى بدوره الى ارتفاع معدلات البطالة.

ومما تقدم نلاحظ ان منهج الاستيعاب لم يعالج الخلل في ميزان المدفوعات خلال مدة التسعينات على الرغم من أن الميل الحدي للاستيعاب كان في اغلب الأعوام أكبر من الصفر، اما بعد عام ٢٠٠٣ فقد كان الميل الحدي للاستيعاب متذبذباً نتيجة ارتفاع الانفاق الكلي الا ان ميزان المدفوعات حقق فائضا خلال المدة (٢٠٠٣- ٢٠٠٨) ثم عجزا خلال عام ٢٠٠٩ متأثرا بالأزمة العالمية وفائضا خلال المدة

(٢٠١٠- ٢٠١٣) ثم سجل عجزا خلال المدة (٢٠١٤- ٢٠١٦) نتيجة تدهور أسعار النفط ثم عاود ليسجل فائضاً خلال عام ٢٠١٧. وعليه فان اختلالات ميزان المدفوعات العراقي مرتبطة بتذبذب الريع النفطي مما يجعل هذا المنهج ضعيف في تصحيح اختلالات ميزان المدفوعات.

جدول (٢) المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٧)

مليون دينار

| السنة | الناتج المحلي الاجمالي | الانفاق الاستهلاكي | الانفاق الاستثماري | الانفاق الحكومي | الانفاق الكلي | الحساب الجاري بالاسعار الجارية | فائض وعجز ميزان المدفوعات بالأسعار الجارية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **1990** | 55926.5 | 11357 | 2822 | 14179 | 28358 | -751.8 | -48.7 |
| **1991** | 42451.6 | 15653 | 1844 | 17497 | 34994 | -1059.2 | -383.2 |
| **1992** | 115108.4 | 25876 | 7007 | 32883 | 65766 | -5373.7 | -427.5 |
| **1993** | 321646.9 | 50060 | 18894 | 68954 | 137908 | -12361.6 | -1052.6 |
| **1994** | 1658325.8 | 171742 | 27700 | 199442 | 398884 | -1854104.7 | -163353.1 |
| **1995** | 6695482.9 | 605838 | 84946 | 690784 | 1381568 | -2207877 | -168345.6 |
| **1996** | 6500924.6 | 506102 | 36440 | 542542 | 1085084 | -6175868.9 | -494389.2 |
| **1997** | 15093144 | 534095 | 71707 | 605802 | 1211604 | -6417641 | -509498.5 |
| **1998** | 17125847.5 | 824705 | 95796 | 920501 | 1841002 | -9082499.2 | -606399.8 |
| **1999** | 34464012.6 | 831592 | 201960 | 1033552 | 2067104 | -17794812 | -985048.5 |
| **2000** | 50213699.9 | 1151663 | 347037 | 1498700 | 2997400 | -15766415 | -1552130.1 |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| -1551269.6 | -29725274 | 4139454 | 2069727 | 578861 | 1490866 | 41314568.5 | **2001** |
| -11167753 | -1508478 | 6453854 | 3226927 | 1465000 | 1761927 | 41022927.4 | **2002** |
| -3719669.9 | -1828816.5 | 3965096 | 1982548 | 198255 | 1784293 | 29585788.6 | **2003** |
| 5284248.8 | -3016739 | 64234982 | 32117491 | 3014733 | 29102758 | 53235358.7 | **2004** |
| 6443638.5 | 2495409.3 | 52750350 | 26375175 | 4572018 | 21803157 | 73533598.6 | **2005** |
| 10842458 | 10444723 | 77613358 | 38806679 | 6027680 | 32778999 | 95587954.8 | **2006** |
| 14359099 | 25399378 | 78062464 | 39031232 | 7723044 | 31308188 | 111455813.4 | **2007** |
| 22492382 | 34498957 | 118806750 | 59403375 | 11880675 | 47522700 | 157026061.6 | **2008** |
| -6806241 | 1486719 | 105134050 | 52567025 | 10513405 | 42053620 | 130642187 | **2009** |
| 7354971 | 7523568 | 140268402 | 70134201 | 19472000 | 50662201 | 162064566 | **2010** |
| 12160629 | 30847518 | 157515332.6 | 78757666.3 | 17832113 | 60925554 | 217327107 | **2011** |
| 10792554 | 34450994 | 210279151.4 | 105139575.7 | 29350952 | 75788624 | 254225490.7 | **2012** |
| 9165809.4 | 26340290 | 238256000 | 119128000 | 40381000 | 78747000 | 273587529.2 | **2013** |
| -13841819.2 | 28482931 | 226947034 | 113473517 | 24930767 | 88542750 | 266420384.5 | **2014** |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2015 | 207876191.8 | 51832839 | 18564676 | 70397515 | 140795030 | 84919831 | -16695985.9 |
| 2016 | 196536350.8 | 51173437 | 15894000 | 67067437 | 134134874 | 42300930 | -9929479 |
| 2017* | 225995179.1 | 59025654 | 16464461 | 75490115 | 150980230 | 166058550 | 3214428 |

من اعداد الباحثة بالاعتماد على البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، بغداد، نشرات احصائية لسنوات مختلفة.

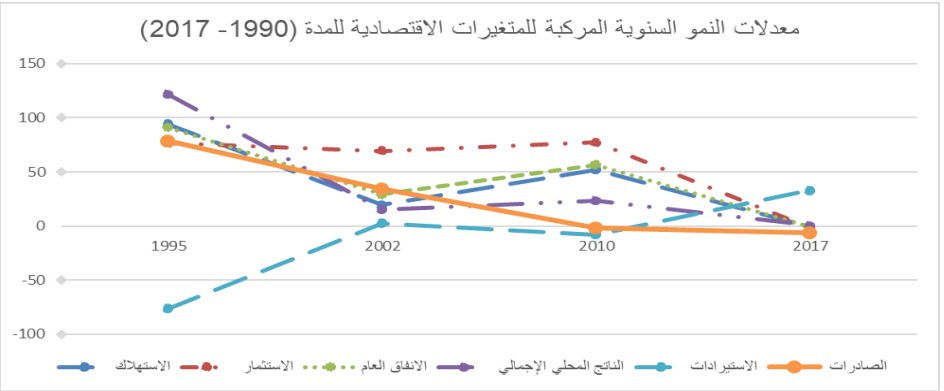


المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول ٢

جدول (٣) الميول الحدية للمتغيرات الاقتصادية الكلية للمدة (١٩٩٠-٢٠١٧)

| السنة | الميل الحدي للاستهلاك | الميل الحدي للاستثمار | الميل الحدي للانفاق الحكومي | الميل الحدي للاستيعاب |
|---|---|---|---|---|
| 1990 | _ | _ | _ | _ |
| 1991 | -0.319 | 0.073 | -0.246 | 1.492 |
| 1992 | 0.141 | 0.071 | 0.212 | 0.576 |
| 1993 | 0.117 | 0.058 | 0.175 | 0.651 |
| 1994 | 0.091 | 0.007 | 0.098 | 0.805 |
| 1995 | 0.086 | 0.011 | 0.098 | 0.805 |
| 1996 | 0.513 | 0.249 | 0.762 | -0.524 |
| 1997 | 0.003 | 0.004 | 0.007 | 0.985 |
| 1998 | 0.143 | 0.012 | 0.155 | 0.690 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| **1999** | ٤0.000 | 0.006 | 0.007 | 0.987 |
| **2000** | 0.020 | 0.009 | 0.030 | 0.941 |
| **2001** | -0.038 | -0.026 | -0.064 | 1.128 |
| **2002** | -0.929 | -3.038 | -3.968 | 8.936 |
| **2003** | -0.002 | 0.111 | 0.109 | 0.782 |
| **2004** | 1.155 | 0.119 | 1.274 | -1.548 |
| **2005** | -0.360 | 0.077 | -0.283 | 1.566 |
| **2006** | 0.498 | 0.066 | 0.564 | -0.127 |
| **2007** | -0.093 | 0.107 | 0.014 | 0.972 |
| **2008** | 0.356 | 0.091 | 0.447 | 0.106 |
| **2009** | 0.207 | 0.052 | 0.259 | 0.482 |
| **2010** | 0.274 | 0.285 | 0.559 | -0.118 |
| **2011** | 0.186 | -0.030 | 0.156 | 0.688 |
| **2012** | 0.403 | 0.312 | 0.715 | -0.430 |
| **2013** | 0.153 | 0.570 | 0.722 | -0.445 |
| **2014** | -1.367 | 2.156 | 0.789 | -0.578 |
| **2015** | 0.627 | 0.109 | 0.736 | -0.472 |
| **2016** | 0.058 | 0.236 | 0.294 | 0.413 |
| ***2017** | 0.267 | 0.019 | 0.286 | 0.428 |

من اعداد الباحثة بالاعتماد على معادلات المنهج.

### رابعا: تحليل واقع ميزان المدفوعات العراقي

**أ: تطور وضع ميزان المدفوعات العراقي:**

يتميز الاقتصاد العراقي بخصائص العالم الثالث وهي سيطرة الخصائص السلبية بشكل كبير والتي ترجع الى عوامل اقتصادية وسياسية ومنها تشوه وهشاشة البُنى التحتية للاقتصاد والتي تعكس وضعية التبعية للدول المتقدمة والنابعة عن العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة والتي يمكن ألتماسها من خلال عدم استقرار أسعار الصادرات والمتمثلة أساسا في المواد الأولية والمواد الخام والتي تتميز بالمنافسة الشديدة بين الدول وكذلك ضعف القاعدة الإنتاجية بحيث يتسم القطاع الإنتاجي في العراق بعدم المرونة والضعف الشديد في هياكله مما يشكل عائقاً في إعطاء دفعة قوية لهذه القطاعات للقيام بالتنمية إضافة الافتقار لعنصر التكنولوجيا واليد

العاملة المؤهلة وغيرها من العوامل الاخرى والتي كانت لها انعكاسات سلبية على وضع ميزان المدفوعات لهذا سنقوم بتحليل وضع ميزان المدفوعات العراقي ضمن فترات وهي:

### ١. تطور وضعية ميزان المدفوعات العراقي خلال الفترة ١٩٩٠ – ٢٠٠٢:

مر الاقتصاد العراقي في هذه المدة بالعديد من الأحداث من أهمها فترة الحصار الاقتصادي المفروض في سنوات التسعينيات مما جعل ميزان المدفوعات في حالة عجز طوال هذه المدة اذ نلاحظ من خلال الجدول (١١) ان ميزان الحساب الجاري قد سجل عجزاً طوال المدة ابتداءا من عام ١٩٩٠ اذ بلغ عجز الحساب الجاري (٧٥١,٨-) مليون دينار وحتى عام ٢٠٠٢ اذ بلغ (١٥٠٨٤٧٨-). اما ميزان الحساب الرأسمالي والمالي فقد حقق فائضاً طوال المدة، في حين شهد ميزان المدفوعات مع النفط عجزا مستمرا ابتداء من عام ١٩٩٠ اذ بلغ (٤٨,٧-) مليون دينار ولغاية عام ٢٠٠٢ والتي بلغ فيها نسبة العجز (١١١٦٧٧٥٣-) مليون دينار وان تراجع دور القطاع النفطي يعد العامل الرئيس لتفسير عجز الحساب الجاري وبالتالي عجز ميزان المدفوعات بشقيه النفطي وغير النفطي.

### ٢. تطور وضعية ميزان المدفوعات العراقي خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٧:

أما خلال هذه المدة فقد شهد الاقتصاد العراقي أيضا العديد من الإحداث الاقتصادية والسياسية منها الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ وأيضا الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ وحرب ما يسمى (بتنظيم الدولة الإسلامية) عام ٢٠١٤ فكل هذه الأحداث قد أثرت على وضع ميزان المدفوعات، حيث نلاحظ من خلال الجدول (١) ان الميزان الجاري قد سجل عجزا في العامين ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ اذ بلغ قيمة العجز (١٨٢٨٨١٦,٥-) و (٣٠١٦٧٣٩-) مليون دينار نتيجة انخفاض الايرادات المتاتية من تصدير النفط الخام، في حين سجل الحساب الراسمالي والمالي فائضا، أما الأعوام المتبقية فقد شهدت تذبذبا في قيمة الحساب الجاري والحساب الرأسمالي والمالي ارتفاعا وانخفاضا، وأيضا قيم العجز والفائض في ميزان المدفوعات شهدت تذبذبا طوال هذه المدة والجدول الآتي يوضح ذلك.

جدول (١) تطورات ميزان المدفوعات للفترة 2017-1990 (مليون دينار)

| السنوات | الحساب الجاري بالاسعار الجارية | ميزان الحساب الرأسمالي والمالي بالأسعار الجارية | فائض وعجز ميزان المدفوعات بالأسعار الجارية مع النفط | فائض وعجز ميزان المدفوعات بالأسعار الجارية بدون النفط |
|---|---|---|---|---|
| ١٩٩٠ | -751.8 | 1185.5 | -48.7 | -3437.3 |
| ١٩٩١ | -1059.2 | 883.3 | -383.2 | -476.2 |
| ١٩٩٢ | -5373.7 | 4482.7 | -427.5 | -580.3 |
| ١٩٩٣ | -12361.6 | 10640.7 | -1052.6 | -1316.6 |
| ١٩٩٤ | 1854104.7 | 1577184.4 | -163353.1 | -180659.4 |
| ١٩٩٥ | -2207877 | 1615360 | -168345.6 | -195747.3 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| ١٩٩٦ | 6175868.9 | 6238389.9 | -494389.2 | -581992.3 |
| ١٩٩٧ | -6417641 | 7242265.8 | -509498.5 | -3435725.4 |
| ١٩٩٨ | 9082499.2 | 9269953.8 | -606399.8 | -4509768.4 |
| ١٩٩٩ | -17794812 | 14896378 | -985048.5 | -15262739.7 |
| ٢٠٠٠ | -15766415 | 23472060 | -1552130.1 | -35032553.5 |
| ٢٠٠١ | -29725274 | 23459047 | -1551269.6 | -23898078.3 |
| ٢٠٠٢ | -1508478 | -8964255.9 | -11167753 | -33049749.9 |
| ٢٠٠٣ | 1828816.5 | 11546.3 | -3719669.9 | -19433052 |
| ٢٠٠٤ | -3016739 | 6070864.2 | 5284248.8 | -16615546 |
| ٢٠٠٥ | 2495409.3 | -3363300.9 | 6443638.5 | -27653778.1 |
| ٢٠٠٦ | 10444723 | -10451200 | 10842458 | -32776154.1 |
| ٢٠٠٧ | 25399378 | -20181686 | 14359099 | -32647570 |
| ٢٠٠٨ | 34498957 | -25377858 | 22492382 | -51428440.5 |
| ٢٠٠٩ | 1486719 | 8172216 | -6806241 | -52394940 |
| ٢٠١٠ | 7523568 | 2660229 | 7354971 | -52845039 |
| ٢٠١١ | 30847518 | -26681031 | 12160629 | -80746146 |
| ٢٠١٢ | 34450994 | -29648823 | 10792554 | -98554750.8 |
| ٢٠١٣ | 26340290 | -6393527.8 | 9165809.4 | -95016057.4 |
| ٢٠١٤ | 28482931 | -18040585 | 13841819.2 | -113251670 |
| ٢٠١٥ | 84919831 | 218959955 | 16695985.9 | -67806544.1 |
| ٢٠١٦ | 42300930 | -33030830 | -9929479 | -58117101 |
| ٢٠١٧ | 166058550 | 69459110 | 3214428 | -64770034 |

من اعداد الباحثة بالاعتماد على

البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، بغداد، نشرات احصائية لسنوات مختلفة

العمود ٣-٤ احتسب من قبل الباحثة بالاستناد على المعادلة الاتية:

الميزان الكلي= الحساب الجاري +_ الحساب الرأسمالي والمالي +_ (الاحتياطيات الاجنبية + صافي فقرة السهو والخطأ)

## المبحث الثاني: الاطار المفاهيمي والنظري لميزان المدفوعات

### اولا: ميزان المدفوعات(المفهوم،الاهمية، العوامل المؤثرة،والتوازن والاختلال)

**أ. :مفهوم ميزان المدفوعات:**

في الحقيقة هناك مجموعة من التعاريف تعكس اجتهادات مختلفة في مصدرها وشكلها لكنها منسجمة في معناها،ومن بين تلك التعاريف نذكر ما يأتي:

هو سجل محاسبي منظم لكافة المعاملات الاقتصادية والمالية والدولية التي تتم بين المقيمين في دولة معينة والمقيمين في بقية دول العالم خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة[١١] ففي هذا السجل تدرج تفاصيل جميع العلاقات الاقتصادية بين المقيمين في الدولة من أفراد أو شركات أو جهات حكومية وبين غير المقيمين فيها خلال فترة زمنية محددة عادة ما تكون سنة.[١٢] ويتجه صندوق النقد الدولي إلى تعريف ميزان المدفوعات تعريفا إجرائيا شاملا كونه -أي الصندوق- يمثل الجهة التي تهتم بتسجيل إحصائيات موازين المدفوعات لجميع دول العالم فيعرفه بكونه سجلاً يعتمد على القيد المزدوج، يتناول إحصائيات مدة زمنية معينة بالنسبة للتغيرات في مكونات أو قيمة أصل اقتصاديات دولة ما بسبب تعاملها مع بقية الدول الأخرى، أو بسبب هجرة الافراد، كذلك التغيرات في قيمة أو مكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي وحقوق سحب خاصة من الصندوق، وحقوقها والتزاماتها تجاه بقية الدول[١٣]، ومهما اختلفت صيغ التعريف بميزان المدفوعات فهي تتفق على كونه يضم ثلاثة عناصر رئيسة: يتمثل الأول في المعاملات الاقتصادية للبلد مع الأجانب (غير المقيمين) التي تشمل تجارة السلع والخدمات وحركة رأس المال والتحويلات من جانب سواء كانت نقدية أو على شكل سلع مادية، ويتمثل العنصر الثاني: في صفة المقيمين التي تشمل الأشخاص والشركات والوكالات الحكومية والخاصة، في حين يشمل العنصر الثالث قياس المعاملات الاقتصادية المذكورة خلال فترة زمنية أمدها سنة واحدة. [١٤]

وهناك مفهومان متميزان لميزان المدفوعات يستخدمان في تحليل العلاقات الاقتصادية الدولية:

الأول هو ميزان المدفوعات الحسابي (accounting balance of payments) حيث تسجل فيه المعاملات بين المقيمين بدولة ما والمقيمين بالدولة الأخرى خلال مدة زمنية معينة والمفهوم الثاني هو ميزان المدفوعات السوقي (Market balance of payments) الذي يركز على ميزان المدفوعات عند نقطة زمنية معينة وليس خلال مدة زمنية. [١٥]

---

11- Dominick Salvator, International Economics, Library of Congress Cataloging,United States of America,11th,2013,p399.

12- Jamec C. Ingram, International Economic, New York University, 2ed. 1976. P. 16.

13- IMF, Balance of Payment manual, 4th, (Washington D. C, 1977), P. 6.

١٤- عبد المنعم السيد علي وهيل عجمي، العلاقات النقدية الدولية، الطبعة الأولى، جامعة الموصل، ١٩٩٣، ص.٢٠.

١٥- جون هدسون ومارك هرندر،العلاقات الاقتصادية الدولية،ترجمة طه عبد الله منصور ومحمد عبد الصبور محمد علي،دار المريخ للنشر،المملكة العربية السعودية،١٩٨٣،ص١٨٥.

**ب. : أهمية ميزان المدفوعات:**

تعكس بيانات ميزان المدفوعات دلالتهما الخاصة التي تعبر عن الاحوال الاقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات لذلك فإن تسجيل هذه المعلومات الاقتصادية الدولية في حد ذاتها مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني وذلك للأسباب الاتية [١٦]:

١. ميزان المدفوعات يعكس قوة الاقتصاد الوطني لأنه يعكس حجم كل من الصادرات والمنتجات وغير ذلك.
٢. إن ميزان المدفوعات يظهر القوة المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف العرض والطلب على العملات الأجنبية وكذلك هيكل التجارة الخارجية من خلال حجم المعاملات ونوع سلع التبادل.
٣. يعد مرجع المعلومات و تتخذ على أثره القرارات النقدية والمالية.
٤. يعد ميزان المدفوعات أداة هامة للتحليل الاقتصادي لأنه يبين المركز الذي تحتله دولة ما في الاقتصاد العالمي.
٥. ميزان المدفوعات لا يكشف الصورة الآنية لمركز الاقتصاد الدولي لبلد ما بل أنه يتحدد هذا المركز في أية فترة معينة عادة ما تكون سنة.
٦. إن المعاملات التي تسجل في ميزان المدفوعات هي الوليد الطبيعي لدرجة اندماج الاقتصاد الوطني سواء من وجهة نظر محلية أو دولية[١٧].

أما هيكل هذه المعاملات هي تعكس قوة الاقتصاد الوطني وقابليته للمنافسة ودرجة استجابته للتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي، لأنه يعكس حجم وهيكل كل من الإنتاج بما فيه العوامل المؤثرة عليه مثل حجم الاستثمارات، درجة التوظيف ومستوى الأسعار والتكاليف والمستوى العلمي والتكنولوجي....الخ . ودائما ما يطلبه FMI من أعضائه تقديم موقف موازين مدفوعاتها سنويا لكون الميزان من أهم المؤثرات للحكم على المركز الخارجي للعضو[١٨].

**ج. العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات:**

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على ميزان المدفوعات نذكر منها[١٩]

**التضخم:**

يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية فتنخفض الصادرات و ترتفع الواردات نظرا لأن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المحلية.

---

١٦- عرفات تقي الحسيني،التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الطبعة الثانية، ٢٠٠٢،ص١١٥-١١٦.

١٧- عمران عباس يوسف واخرون،اثر الديون الخارجية على ميزان المدفوعات في السودان دراسة تطبيقية (١٩٩٢-٢٠١٤)، مجلة النيل الابيض للدراسات والبحوث، كلية النيل للعلوم والتكنلوجيا، العدد ٨، ٢٠١٤،ص٩٩.

١٨- هوشيار معروف،تحليل الاقتصاد الدولي،دار جرير للنشر و التوزيع،الأردن،الطبعة الأولى،٢٠٠٦،ص ٢٣٥.

١٩- بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت،الطبعة الأولى،٢٠٠٣،ص٦٤.

**٣. معدل نمو الناتج المحلي:**

تؤدي زيادة الدخل في دولة معينة إلى زيادة الطلب على الواردات، و يحدث العكس في حالة انخفاض الدخل إذ ينخفض الطلب على الواردات تبعا لانخفاض مستوى الدخل.

**٤. الاختلاف في أسعار الفائدة:**

إن التغير في أسعار الفائدة يبدي أثرا على حركة رؤوس الأموال، فيؤدي ارتفاع سعر الفائدة المحلية إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل، و على العكس من ذلك فان انخفاض سعر الفائدة المحلي يؤدي إلى خروج رؤوس الأموال، و ذلك لأن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين.

**٥. سعر الصرف:**

يؤدي ارتفاع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع و الخدمات المنتجة محليا، و تجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، و على العكس من ذلك يؤدي تفيض سعر الصرف إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات و تجعل أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين.

**د. التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات**

تطرقنا فيما سبق إلى مفهوم ميزان المدفوعات وأهميته،وهنا سنتطرق إلى التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات.

**أ. : توازن ميزان المدفوعات:**

يعرف توازن ميزان المدفوعات على أنه الحالة التي تكون فيها المديونية مساوية للدائنيه في المدفوعات المختلفة ويقودنا الحديث عن توازن ميزان المدفوعات إلى الفصل بين نوعين من التوازنات هي والتوازن المحاسبي و التوازن الاقتصادي.

## ١ . التوازن المحاسبي:

ويطلق عليه أيضا بالتوازن الدفتري، لأنّه يظهر في الدفاتر المحاسبية من خلال تساوي أو تكافؤ جملة الإيرادات الخارجية مع المدفوعات الخارجية أيضا، أي تساوي الجانبان الدائن والمدين بعد إجراء التسويات.

ويكون من الخطأ الحكم على المركز الخارجي للدولة من خلال التوازن المحاسبي، لأنّه توازن ظاهري ليس له أهمية من الناحية الاقتصادية، ولأنّه لا يدوم في الأجل الطويل ويخفي وراءه اختلالا أكيدا في النشاط الاقتصادي للدولة، ويمكن أن يتحقق هذا التساوي المحاسبي تلقائيا دون الحاجة إلى إجراء التسويات المحاسبية باستعمال الاحتياطات الدولية، ويتحول بذلك إلى التوازن الاقتصادي، وإذا كان خلاف ذلك بظهور عجز أو فائض يتم تحريك الاحتياطات من أجل تحقيق التوازن الحتمي بغض النظر عن الأوضاع الاقتصادية السائدة في الدولة.

## ٢ . التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات:

هذا التعريف هو الذي يعتمد الاقتصاديون عليه في الحكم على وضعية الميزان، والتوازن بالمفهوم الاقتصادي لا يكون تحققه حتمي، ولكن بتوافر ظروف اقتصادية، سياسية وتجارية ملائمة، بحيث لا يكون

التركيز على الرصيد النهائي للجانبين الدائن والمدين للميزان، وإنّما على رصيد أجزاء أو حسابات فقط من الميزان، ويمكن التمييز بين هذه الحسابات من خلال الهدف من إجرائها الى[٢٠]:

أ. العمليات التلقائية أو المستقلة:

وتعرف كذلك بالعمليات فوق الخط، وهي مجموع العمليات التي تتم لذاتها بغض النظر عن الوضع الإجمالي للميزان أو عن النتائج التي تترتب عنها نظرا لما تحققه من ربح ومثل هذه العمليات، عمليات تصدير واستيراد السلع والخدمات، تلقي الاستثمارات الأجنبية أو القيام بها. أي المعاملات الجارية والرأسمالية طويلة الأجل[٢١]، بالإضافة لرؤوس الأموال قصيرة الأجل التي يقوم بها الخواص ويكون الغرض منها المضاربة، كلها تمثّل العمليات التي تحدد التوازن بالمعنى الاقتصادي لميزان المدفوعات.

ب. العمليات التعويضية أو الموازنة:

ويطلق عليها كذلك بالعمليات تحت الخط، لأن هذه المعاملات لا تتم لذاتها ولكن بشرط حدوث عمليات مستقلة، أي تجري بالنظر لحالة ميزان المدفوعات وسد أي ثغرة فيه، وبالتالي فهي تتحقق من أجل تعويض أو تسوية ما يتمخض أو ينتج عن العمليات التلقائية أو المستقلة، وذلك لتحقيق التوازن المحاسبي وليس الاقتصادي وتتمثّل هذه المعاملات في حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل على هيئة قروض، التغير في الأرصدة من العملات الأجنبية وحركة الاستيراد والتصدير للذهب النقدي.

**هـ. : اختلال ميزان المدفوعات:**

يعرف الخلل في ميزان المدفوعات بأنه حالة عدم التوازن بين الجانبين الدائن والمدين في المعاملات التلقائية، فإذا تحقق عجزٌ او فائض يكون ميزان المدفوعات في حالة اختلال وهذا الخلل لابد ان يتم التخلص منه، كما أنه يسبب مشكلة للدولة وهنا يجب على الدولة إجراء إجراءات معينة لعلاج هذا الخلل ويتعلق ذلك أساسا بعلاج العجز، حيث أن الفائض من الممكن أن يتم التخلص منه سريعا ولكن تبقى المشكلة الأساسية هي علاج هذا العجز.

**١. : أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات:**

قد يحدث أن تمر الدولة بظروف داخلية وخارجية من شأنها إحداث اختلال في ميزان المدفوعات سواء في صورة فائض أو عجز، وهذا الاختلال يتخذ صورا مختلفة بحسب مصدره وأسبابه نذكر منه:

أ. الاختلال المؤقت:

وهو الذي يحدث نتيجة حدوث بعض المتغيرات الاقتصادية قصيرة الأجل، أي التي تحدث خلال السنة، وقد لا تتكرر في السنوات الأخرى وجرت العادة في هذا الخصوص على التفرقة بين الأنواع الآتية من الاختلالات والتي تندرج ضمن الاختلال المؤقت، وهي[٢٢].

١. الاختلال العارض:

---

٢٠- عادل احمد حشيش ومجدي محمود شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية،دار الجامعة الجديدة،الإسكندرية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥،ص١١٣.

٢١- جليل شيعان ضمر، عقيل عبد محمد ألحمدي، اثر السياسة النقدية في ميزان المدفوعات الاقتصاد الأمريكي حالة دراسية، مجلة العلوم الاقتصادية،العدد ٢٧، المجلد السابع كانون الاول،٢٠١١،ص ٢٠.

٢٢- عبد الرحمن يسري أحمد، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، ٢٠٠٠، ص ٢١٦.

هو ذلك النوع من الاختلال الذي ينتاب التوازن الاقتصادي الخارجي للدولة نتيجة ظروف طارئة ومثال ذلك، العجز الذي يحدث في الدول الزراعية نتيجة إصابة محصول التصدير الرئيس بآفة زراعية، مما يؤدي إلى حدوث (عجز) في الميزان التجاري بسبب انخفاض المتحصلات من العملات الأجنبية. ومثلما يؤدي الاختلال العارض إلى العجز في الميزان التجاري فقد يؤدي أيضاً إلى حدوث فائض، ومثال ذلك ما قد تحدثه الحروب من زيادة في الطلب على المواد الأولية مما يؤدي إلى زيادة في صادرات الدول المنتجة لها، وبالتالي تحقيق فائض في الميزان التجاري قد يؤدي إلى اختلال ايجابي في ميزان المدفوعات في مجموعه، وعلى وجه العموم هذا الاختلال يتلاشى عاجلاً أو آجلاً دون الحاجة إلى تغيير أساسي في الهيكل الاقتصادي للدولة أو سياسيا، إذ إنَّه بطبيعته مؤقت يزول بزوال السبب الذي أوجده[٢٣].

٢. الاختلال الموسمي:

يتوقف هذا النوع من الاختلال على المدة المأخوذة عند النظر إلى ميزان المدفوعات، فكلما كانت هذه المدة قصيرة كلما كبر حجم احتمال وجوده والعكس صحيح، ويظهر هذا الاختلال بنوع خاص في الدول التي يقوم فيها النشاط الاقتصادي على الزراعة، ففي مواسم تصدير المحاصيل يتحقق لديها فائض في معاملاتها مع الخارج، أما في آخر المدة فقد يتلاشى هذا الفائض وربما يتحول إلى عجز.

٣. الاختلال الدوري:

هو الاختلال الذي يحدث في الدول الرأسمالية المتقدمة، والذي يرتبط بالتقلبات في النشاطات الاقتصادية التي تتعرض لها هذه الدول دورياً وبشكل مستمر، ولا شك أن حالة النشاط والازدهار التي تتضمنها الدورات الاقتصادية يحصل فيها توسع اقتصادي وزيادة إنتاج الدولة وبالتالي زيادة قدرتها على التصدير، ومن ثم حصولها على ميزان مدفوعات ملائم، تتفوق فيه الصادرات على الواردات، في حين أنه في حالة الكساد والانكماش في نشاطاتها الاقتصادية تضعف فيها قدرتها على التصدير، ارتباطاً بانخفاض الإنتاج بسبب حالة الكساد، وهذا ما يؤدي إلى عجز ميزانها التجاري، ومن ثم ميزان مدفوعاتها، ووجود هذا الاختلال مرتبط بحالة الدورة الاقتصادية ويزول بزوالها [٢٤].

٤. الاختلال الاتجاهي:

هو الاختلال الذي يظهر في الميزان التجاري، بصفة خاصة خلال انتقال الاقتصاد الوطني من مرحلة التخلف إلى مرحلة النمو، ذلك أنه في الاوقات الأولى للتنمية تزداد الواردات زيادة كبيرة، في حين تنعدم القدرة على زيادة الصادرات بنفس الدرجة، وذلك بسبب الطلب المستمر على السلع الرأسمالية الوسيطة التي تحتاجها للنمو الاقتصادي، وهذا الاختلال يعالج عن طريق تحركات رؤوس الأموال الدولية طويلة الأجل.

٥. الاختلال النقدي:

---

٢٣- غازي صالح محمد، الاقتصاد الدولي، دار الكتب للطباعة والنشر،الموصل،١٩٩٩، ص١٥١.

٢٤- سامي عفيفي حاتم: التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، القسم الثاني، الدار المصرية اللبنانية،الطبعة الثانية، القاهرة، ١٩٩٤،ص ٢٩.

هذا النوع من الاختلال يحدث في كثير من الحالات عندما تنخفض القيمة الداخلية لعملة دولة ما، بسبب ارتفاع الأسعار فيها[٢٥] بالنسبة للأسعار في الدول الأخرى، ومع ذلك تصر هذه الدولة على الاحتفاظ بسعر صرف عملتها (أي قيمة عملتها بالنسبة للعملات الأجنبية) على ما هو عليه، وهو الأمر الذي يترتب عليه عاجلاً أو آجلاً ظهور اختلال في ميزان المدفوعات يطلق عليه الاختلال النقدي وذلك لارتباطه بقيمة النقد الوطني والأسعار السائدة. ويعد التضخم المحلي مثالاً واضحاً لهذا النوع من الاختلال، فمن المعروف أن زيادة الدخول النقدية في دولة ما تولد طلباً متزايداً على الواردات. أضف إلى ذلك، أن ارتفاع مستوى الأسعار داخلياً يشجع على التحول إلى الواردات البديلة للإنتاج المحلي بسبب انخفاض أسعارها إذا ما قورنت بالمنتجات المحلية. أيضاً، فإن الطلب الأجنبي على صادرات هذه الدولة، بسبب ارتفاع الأسعار فيها، قد يتحول إلى الدول المنافسة، وكل هذا من شأنه أن يؤدي إلى عجز ميزان المدفوعات. وهذا العجز لا سبيل لعلاجه إلا بتخفيض القيمة الخارجية للعملة، أو إعادة الأسعار إلى ما كانت عليه عن طريق إتباع سياسة انكماشية مناسبة[٢٦].

ب. الاختلال الهيكلي:

هو ذلك الاختلال القائم بين حجم وبنيان الطلب الكلي من ناحية، وبين حجم ونوعية جهاز الإنتاج المحلي من ناحية أخرى[٢٧]و يرجع هذا النوع من الاختلالات إلى أحد أو بعض العوامل الآتية:[٢٨]

- تحول الطلب الخارجي إلى بعض السلع على حساب البعض الآخر، مثل التحول من الفحم إلى البترول.
- تغير عرض عناصر الإنتاج؛ فقد يتغير عرض العمل بسبب النمو في السكان، أو عرض الموارد الطبيعية بسبب البحث الاكتشافات الجديدة.
- تغير فنون الإنتاج كإحلال عنصر إنتاجي متوفر نسبيا على عنصر آخر نادر نسبيا مما يؤدي إلى انخفاض تكلفة الإنتاج ومن ثم إلى زيادة إمكانيات التصدير.
- التغير في الأصول المملوكة للدولة بالخارج، وذلك بسبب استثماراتها الخارجية، وهو ما يؤدي إلى تغير العائد الذي تحصل عليه من هذه الاستثمارات.
- تحسن مستوى المعيشة الداخلية لسكان الدولة دون أن ترتفع قوتها الإنتاجية بنفس الدرجة، وهذا قد يؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات بدرجة تفوق قدرة الدولة على التصدير.

مثل هذا النوع من الاختلال لا يصلح لعلاجه تغيير سعر الصرف ولا تغيير سياسة الإنفاق أو سياسة الأسعار، وإنما يلزمه الارتقاء بالفن الإنتاجي والتنظيمي حتى تنخفض تكاليف الإنتاج في الداخل، وكذا الاتجاه نحو فروع إنتاج جديدة، وتجديد شامل للطاقات الإنتاجية تدعيماً لقدرة الدولة التنافسية. وبمعنى

---

٢٥- شقيري نوري موسى واخرون،التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع،الاردن،الطبعة الاولى،٢٠١٢،ص٢٠٧.

٢٦- فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، ٢٠٠١،ص ٢٦٣.

٢٧- صفوت عبد السلام عوض الله: سعر الصرف وأثره على علاج اختلال ميزان المدفوعات، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٠،ص ١٤.

٢٨- محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، ٢٠٠٠،ص.295.

آخر، فإن أساليب علاج هذا الاختلال يجب أن تنصرف إلى الأسباب الحقيقية التي أوجدته، وذلك بطبيعة الحال يتطلب الكثير من الجهود التي قد تمتد لمدة طويلة.

## الاستنتاجات

١. يواجه العراق معضلة وهي تركز صادراته السلعية، إذ يعتمد بالدرجة الأساس على تصدير الوقود المعدني دون السلع الأخرى ويعبر ذلك عن اختلال هيكلي في قطاعات الإنتاج وقصور الطاقات الإنتاجية عن تلبية حاجات المجتمع وتبعيته للأسواق الخارجية.
٢. ان هناك ضعفاً في القاعدة الإنتاجية لا سيما أن الاقتصاد العراقي يخضع إلى تقلبات سريعة في أسواق النفط العالمية وزيادة الأخطار في الحصول على العوائد من النقد الأجنبي.
٣. تبين لنا خلال مدة الدراسة ان الاقتصاد العراقي عانى من حروب وحصار اقتصادي مما أدى إلى ظهور عجز في ميزان المدفوعات لأغلب السنوات.
٤. اختلال الصادرات العراقية غير النفطية وانعدامها نتيجة ضعف المنتوج العراقي من حيث الجودة والمنافسة مع ارتفاع تكاليف الإنتاج والأسعار.
٥. تزايد حجم الاستيرادات بشكل ملحوظ خلال مدة الدراسة والذي انعكس بشكل سلبي على وضع ميزان المدفوعات.
٦. لا يمكن الاستفادة من تطبيق المناهج والأساليب الحديثة في تصحيح اختلال ميزان المدفوعات دون وجود خطة فاعلة ومدروسة لإصلاح الوضع الاقتصادي للعراق.
٧. سياسة الاستيعاب لم تؤدِّ إلى حدوث تحسين مباشر على الميزان التجاري والتوازن الخارجي لأن هذا الأخير غير حساس في المدى القصير لتغيرات أسعار الصرف.

## التوصيات

١. وضع إستراتيجية لتنويع هيكل الصادرات والواردات بالتحول من تصديرالمواد الخام إلى تصدير منتجات صناعية، وهذا ما يتطلب تطوير البنية الإنتاجية، وكذا استخدام أدوات التسويق الدولية للوصول إلى كفاءة التجارة الخارجية. وكذلك تفعيل المؤسسات العراقية العمومية والخاصة لتتأقلم مع الضروريات الدولية، وبذلك تستطيع التفاعل مع الضغوط التنافسية الدولية بالخروج من أحادية الصادرات و بالتالي التبعية للخارج.
٢. ضرورة وضع خطط نحو استغلال العوائد النفطية لغرض الاستثمار في القطاعات غير النفطية (الصناعية والزراعية) ورفع قدرتها الإنتاجية من حيث الجودة والقدرة التنافسية وإنتاج ما يمكن إنتاجه من الداخل والحد من استيراده.
٣. ضرورة وضع خطة شاملة لاصلاح الوضع الاقتصادي للعراق لا سيما انه يمتلك مقومات النجاح بتغيير الواقع الاقتصادي نحو الافضل.

٤. تطوير العلاقات الدولية مع الخارج من خلال عقد الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الاطراف، مما لها من اثار ايجابية في تشجيع وتنشيط الصادرات ورفع القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الاسواق المصدرة لها.

٥. القيام بتعديلات حقيقية في الهيكل الاقتصادي، و كذا بمجموعة من الدراسات المسبقة للوصول إلى الآثار الإيجابية الحقيقية و محاولة تذليل النتائج السلبية وضمان شروط نجاح منهج الاستيعاب في الاقتصاد المطبق.

## اولا: المصادر العربية

### ١. الكتب


١. أحمد، عبد الرحمن يسري، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، ٢٠٠٠.

٢. حاتم، سامي عفيفي،التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، القسم الثاني، الدار المصرية اللبنانية،الطبعة الثانية، القاهرة، ١٩٩٤.

٣. الحجار، بسام، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت،الطبعة الأولى، ٢٠٠٣.

٤. الحسيني،عرفان تقي، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الطبعة الثانية،٢٠٠٢.

٥. حشيش عادل احمد، وشهاب،مجدي محمود، العلاقات الاقتصادية الدولية،دار الجامعة الجديدة،الإسكندرية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥.

٦. خلف، فليح حسن، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، ٢٠٠١.

٧. الطائي،غازي صالح،،الاقتصاد الدولي، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٩٩،.

٨. معروف،هوشيار،تحليل الاقتصاد الدولي،دار جرير للنشر و التوزيع،الأردن،الطبعة الأولى،٢٠٠٦،.

٩. يونس، محمود، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، ٢٠٠٠.

١٠. السيد علي،عبد المنعم،وعجمي هيل، العلاقات النقدية الدولية، الطبعة الأولى، جامعة الموصل، ١٩٩٣.

١١. جون هدسون ومارك هرندر،العلاقات الاقتصادية الدولية،ترجمة طه عبد الله منصور ومحمد عبد الصبور محمد علي،دار المريخ للنشر،المملكة العربية السعودية،١٩٨٣.

١٢. عوض الله، صفوت عبد السلام، سعر الصرف وأثره على علاج اختلال ميزان المدفوعات، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٠.

١٣. موسى، شقيري نوري واخرون،التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع،الاردن،الطبعة الاولى،٢٠١٢.


### ٢. التقارير


١. البنك المركزي العراقي- المديرية العامة للإحصاء والابحاث- قسم احصاءات ميزان المدفوعات.

٢. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والابحاث، قسم ميزان المدفوعات، ٢٠١٤.

**٣. المجلات والاطاريح**

١. ضمر،جليل شيعان، والحمدي، عقيل عبد محمد،، اثر السياسة النقدية في ميزان المدفوعات الاقتصاد الأمريكي حالة دراسية، مجلة العلوم الاقتصادية،العدد ٢٧، المجلد السابع كانون الاول،٢٠١١.

٢. عمران عباس يوسف وآخرون، اثر الديون الخارجية على ميزان المدفوعات في السودان دراسة تطبيقية (١٩٩٢-٢٠١٤)، مجلة النيل الابيض للدراسات والبحوث،كلية النيل للعلوم والتكنلوجيا، العدد ٨، ٢٠١٤.

٣. عزي، خليفة، سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت ونظام التعويم وتأثيره على ميزان المدفوعات، مذكرة لنيل رسالة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة،٢٠١١ -٢٠١٢.

**ثانيا: المصادر الاجنبية**

1. Dominick Salvator, International Economics, Library of Congress Cataloging,United States of America,11th,2013.
2. Jamec C. Ingram, International Economic, New York University, 2ed. 1976.
3. Ellipses paris,2006 ،Economic international،A.Figliuzzi.